

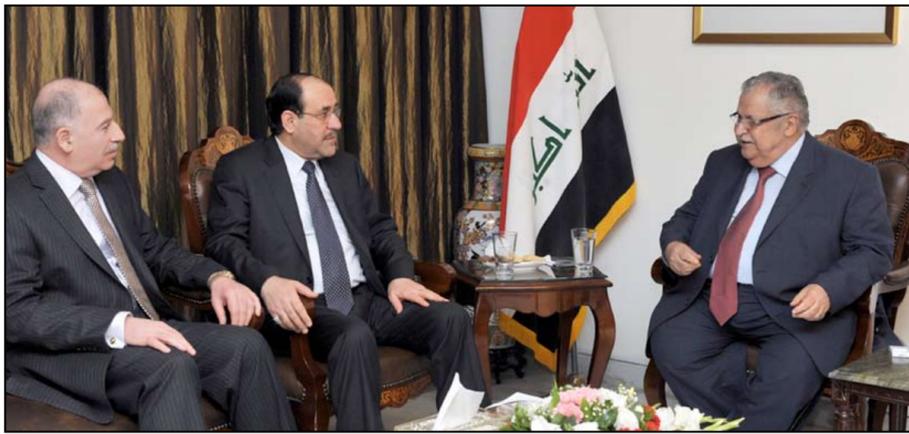
استثنت مستشاري رئيس مجلس الوزراء

الحكومة تقترح توحيد رواتب الرئاسات مع موظفي الدولة



اعتبرت اللجنة القانونية النيابية، عدم شمول مستشاري رئيس الوزراء بقانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث مخالفة صريحة وواضحة للقانون، داعية مجلس الوزراء الى تنفيذ القوانين من تاريخ سريانها بعد نشرها في جريدة الوقائع العراقية. وفي الوقت الذي استعربت فيه اللجنة القانونية البرلمانية تحفظ مجلس الوزراء على تنفيذ قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، كشفت عن وصول مقترح قانون لتوحيد رواتب الرئاسات الثلاث مع موظفي الدولة من قبل الحكومة، مبينة ان هذا القانون سيقلل الفروقات بين ادنى راتب واعلى راتب حتى لا تكون هوة بين هذه الرواتب.

□ بغداد/محمد صباح



اللقاءات الثلاثية

ولصوت مجلس النواب، في الـ ١٢ آذار ٢٠١١، خلال جلسته الـ ٤١ على قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بشكل مبدئي. وصادق مجلس الوزراء، مطلع شهر آذار الماضي، على مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة، وحوله إلى مجلس النواب لإقراره، وتراوحت نسب التخفيض وفقا لمسودة القانون بين ٨٠٪ و٤٠٪، حيث تم تخفيض رواتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب من ٥٠ مليون دينار إلى ١٢ مليون دينار، وتخفيض مخصصات الرؤساء الثلاثة ونوابهم بنسبة ٨٠٪. وتنص المادة (١١) من قانون تخفيض رواتب مجلس الوزراء ومخصصاته "ان لمجلس الوزراء اعادة النظر بسلام الرواتب للرئاسات الثلاث في قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم(٢٢) لسنة ٢٠٠٨ بما يحقق العدالة في توزيع الرواتب وفقا للمعايير. وفي مقابلة مع "المدى"، أكد عضو اللجنة القانونية النيابية امير الكنتاني "ان طلب الامانة العامة لمجلس الوزراء الذي قدم الى رئاسة مجلس النواب في وقت سابق والقاضي بالتريث في تنفيذ قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث تم رفضه من قبل مجلس النواب، واشعر مجلس الوزراء بان اتخاذ اجراء كهذا يعد مخالفة للقانون". وحصلت المدى على نسخة من وثيقة يطالب فيها رئيس مجلس النواب اسامة النجيب مجلس الوزراء "بضرورة سحب التريث على تنفيذ قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث"، واعتبرت الوثيقة "ان اجراءات مجلس الوزراء فيها مخالفة صريحة

في الـ ١٢/٦/٢٠١٠، داعية مجلس الوزراء الى اتباع الالية المنصوص عليها في المادة(٦٠/١٠)اولا(من الدستور بتقديم مشاريع قوانين بتعديل القوانين، لان يصدر قرارا بالتريث في تطبيقها". وتابع الكنتاني ان "الوامر والانظمة والتعليمات التي تصدر من مجلس الوزراء لا ترقى الى تعطيل قانون نافذ وساري المفعول بعد نشره في جريد الوقائع الرسمية بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١١ بالعدد(٤٢١٤) بعدما تمت المصادقة عليه من قبل رئيس الجمهورية، لافتا الى ان طلب التريث بالعمل بقانون تخفيض رواتب الرئاسات تمت مناقشته في اللجنة القانونية لان فيه مخالفة قانونية صريحة ما يجعل متخذ هذا القرار تحت طائلة القانون". ودعا الكنتاني مجلس الوزراء الى تنفيذ هذا القانون من تاريخ سريانه ويتم استقطاع فروقات الرواتب التي لم يتم استقطاعها من قبل الوزراء ما دفع بمجلس الوزراء مؤخرا الى الاستجابة لقرار اللجنة

القانونية النيابية الذي يلزم بتخفيض رواتب الوزراء ايضا". وتكشف عن وجود توجه للجنة القانونية لتوحيد جميع رواتب الدولة بما فيها رواتب الرئاسات الثلاث مع الموظفين الاخرين، مبينا ان هذا القانون سيقلل الفروقات بين ادنى راتب واعلى راتب حتى لا تكون هوة بين هذه الرواتب، مشيرا الى ان مقترح القانون سيوحد رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين مع القوانين التي شرعت في وقت سابق وفيها ظلم وحيف لجهة المتقاعدين". وانشأ الى ان "القانون الجديد لتوحيد جميع الرواتب لا يكون باثر رجعي وسيطبق من تاريخ نفاذ القانون"، موضحا ان قضية الاثر الرجعي هي بدعة ابتكرها مجلس النواب والحكومة ولا يمكن ان تشمل الدولة اعباء مالية هي غير مسؤولة عنها والتي كلفت موازنة الدولة الشيء الكثير وصلت في قانون الداخلية والدفاع الى مليار دولار". و اضاف "ان عدم تخفيض رواتب مستشاري رئيس الوزراء

من قانون تخفيض رواتب مجلس الوزراء على تحديد راتب الوزير ومن هو بردهته ومخصصاتها به(٥٠٠٠٠٠٠) ملايين دينار راتبا اسما و(٣٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار مخصصات منصب. و اشار السعدون في لقاء مع "المدى" ان الدستور يلزم الحكومة بتنفيذ جميع القوانين التي تشرع في البرلمان بعد مصادقة رئيس الجمهورية عليها ونشرها في جريد الوقائع العراقية".

وتشير المادة(٢) من قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث الى منح (٣٠٪) من مجموعة راتبه ومخصصاته الشهرية كراتب تقاعدي اذا كان لديه خدمة فعلية في الدولة تزيد على ستة اشهر وتقل عن سنة واحدة، و(٥٠٪) من مجموع راتبه ومخصصاته الشهرية، اذا كان لديه خدمة فعلية تزيد على سنة واحدة وتقل عن ثلاث سنوات، و(٧٠٪) من راتبه ومخصصاته من كان لديه خدمة تزيد عن ثلاث سنوات وتقل عن خمس سنوات، و(٨٠٪) من مجموع راتبه ومخصصاته اذا كان لديه خدمة فعلية في الدولة تزيد على خمس سنوات، او اذا توفي او استشهد اثناء الخدمة بغض النظر عن مدة خدمته".

وتضمن الدستور ثلاث مواد تتعلق بامتيازات الرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب، الأولى المادة (٦٣) أول التي تنص على ان تعد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبه وأعضاء المجلس بقانون، والثانية هي المادة (٧٤) التي تنص على أن يحدد بقانون راتب ومخصصات رئيس الجمهورية، والثالثة هي المادة (٨٢) ونصها "ينظم بقانون رواتب ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ومن هم بردهته.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

آخر العراقيين العظماء

قبل ايام كنت شاهدا على آخر أيام جني التمور قرب بغداد في بستان يملكه استاذ كريم، ومن زمان لم يقع بصري على شاب يتسلق نخلة ليجني ثمرها. رحت احقد في اقدامه وهي تصعد برشاقة نحو القمة المحملة بعطايا الطبيعة، وللحظة شعرت ان هذا الجذع ليس مجرد كتلة ألياف تربط الجذر بالسعف المتعالي. ان الجذع خارطة عليها آثار اقدام العراقيين منذ الازل، وهم يصعدون نحو العنوق والشرايح والخراطيش... معتنين بالطلع والحبابوك و"الجمرى" ثم الخلال والربط والتمر. سلاتلا لا تحصى مررت من هنا. آثار اقدامها انطبعت على "الكربة"، ومن بين السعف انطلق العراقيون نحو مصائر شتى فنقشوا الحروف في سومر وصنعوا العجلة في بابل وأكد. لم يكن مجرد جذع بقدر ما كان ممرا للآلهة التي خلقت العالم القديم. صعدت الجذع ثم واصلت الصعود والتقدم نحو كل شيء.

النخلة "أقرب الى الإنسان" كما يقول اخوان الصفا في رسائلهم، حين يتحدثون عن سلم الكائنات الحية بكلام يشبه ما سيقوله تشارلز دارون لاحقا. يقولون انها النبات الوحيد الذي يموت حين تقطع رأسه، كالإنسان بالضبط. اما المزارع الذي يشرح لي العمليات المحروثة من زمن قديم، فيقول ان النخلة "انتي تتدلل فالعام الماضي منحنتا كل نخلة نحو ٢٠ عقدا ملينا بالتمر، اما هذه السنة فهي لا تعطينا أكثر من ٨ عنوق، فهي سنة تشغل سنة وتتراخ". رحت احقد مع الاصدقاء في شكل العنوق الصفراء التي تحمل تمرا بلون البن والقهوة، نادرا ما تشاهد شيئا منقنا ومضبوطا في العراق، ولعل بعض ما تهبنا إياه السماء هو العمل المتقن الوحيد في بلادنا.

بعض النخل هنا مزروع منذ عهد الملك فيصل ولا زال شابا ينتج كما يقول المزارع الطيب. فتيات بعمر الورد يتجمعن اسفل النخلة ويقمن بفصل التمر عن العنوق وتعبيته في الاكياس والصناديق. يقول انهن لا يتقاضين اجرا، بل يأخذن هدية من الثمار نفسها. الناس هنا يظلمون "كرنقلا" فهم يجنون التمور بشكل تضامني، ويدورون على كل حقول المنطقة.

صاعود النخل الثياب لم يعد فلاحا تقليديا. انه عالق بين الارض والسماء، وفي انته سماعة مربوطة بجهاز الموبايل الذي يثبت الاغاني. هل يسمع اغنية "فوق النخل"، "فوق النخل" لكن آلة الصعود او "التقليد" او "الفرود" لم تعد انيقة كما في السابق. هي مجرد سلك معدي بلا روح يشد قطعة قماش متهترة. اما في الماضي فكان "الفرود" تحفة فنية ورايته يصنع محليا في ابي الخصب من ألياف جوز الهند و"الكمبر" والحبال المستخدمة في السفن بعروتين من الخشب معقودتين بإحكام وإتقان.

كرنقال جني التمور هذا من الاشياء النادرة التي تشيع الفرح في بلادنا التي تعيش أكبر من تناقض. حرمتنا السياسة والعنف رؤية الحقول العظيمة التي كتبت فيها الآلهة تاريخ العالم القديم. وصرتنا تعيش بين حواجز كونكرتية، ونعلق داخل سيطرات بلا نهاية، ونموت في الطرقات بلا سبب وننكب مع ظروف مدن خربة ووسخة بلا كهرباء.

مخاوف المزارعين لا تنتهي. يتسع حجم الاراضي غير المزروعة على نحو غير مسوق، والصحراء تكبر ورائحة الكلوروفيل الاخضر تتناقص. علمنا يخنق ببطء اما العراق فهو أول المخوقين بسبب فوضى السياسات العامة، والحقول تباع كقطع اراض لتشييد فروع حقول قبيحة. تركنا الصحراء بلا عمران وجننا لتخريب البساتين وتحولها الى شيء يشبه احياء "الحواسم" التي يقيم فيها المساكين.

النخلة و آثار اقدام سلاتتنا العراقية على جذعها، هي مخزن لما تبقى من عظمة هذه الارض. وهي اذا كانت انسانا عند اخوان الصفا، فهي ايضا آخر العراقيين العظماء.

تقرير لوكالة فارس: زيارات الإيرانيين إلى العراق أكثر فائدة من زيارات الأميركيين

نواب: قرارنا بيد طهران التي تصدر أزماتها إلينا

□ بغداد/وائل نعمة

الابرياء، مضيفا ان "ايران تحاول ان تدعم اطرافا في داخل العراق لتشكيل ائتلاف طائفي يدين بالولاء لها". ويعتقد الكرطاني ان هذا الائتلاف لن يتحقق ما لم تكن ايران مخترقة لبعض الاحزاب ويتمتع بعلاقات متينة مع شخصيات سياسية، متابعا "الزيارات الإيرانية السرية والعنيفة المتكررة للعراق هي اكبر دليل على ان طهران لها نفوذ كبير في بغداد". مشددا على ان طهران لا تتجمل من الحديث عن وجود نفوذ لها في العراق، كما يقول الكرطاني ان "اطرافا من داخل الحكومة العراقية هم ايضا لا يخجلون من الاعتراف بوجود نفوذ وتدخل من الجانب الإيراني". وأكد الكرطاني ان القرار السياسي العراقي مرهون بيد ايران جملة وتفصيلا -على حد قوله - مضيفا ان "الدور الذي يلعبه السفير الإيراني في بغداد وقاسم سليمانى قائد فيلق القدس مرحب به من بعض الاطراف في التحالف الوطني الذي تجمعهم علاقات متينة". وكان زعيم حزب الأمة مثال الالوسي أكد في وقت سابق لـ "المدى" ان "التواجد الإيراني في العراق واضح ومنذ فترة طويلة وان التصريح الإيراني بالتواجد في الاراضي السورية واللبنانية لم يتطرق الي العراق لان وجودهم تحصيل حاصل". ووضح ان "تحول الإيرانيين الى سوريا ولبنان كان عن طريق العراق بعد ان تعلموا اللغة العربية وحملوا جوازات عراقية دبلوماسية واعتيادية".

واعترف القائد الاعلى للحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد علي جعفري مؤخرا ان عناصر من فيلق القدس التابع للحرس الثوري موجودون في سوريا ولبنان لكن فقط كـ "مستشارين". وقال الجنرال الجعفري في مؤتمر صحافي "ان عددا من عناصر فيلق القدس موجودون في سوريا ولبنان، غير ان ذلك لا يعني القول ان لنا وجودا عسكريا هناك. اننا نقدم (لهذين البلدين) نصائح وارهاء ونفيدهم من تجربتنا". من جانب اخر يقول النائب الكرطاني عن القائمة العراقية ان "ايران تحاول ان تفسر اخبار مضللة حول وجود جيش عراقي حر على غرار ما موجود في سوريا لتوهم العراق بانها محاطة باخطار محدقة ولكي تحصل على ذريعة للتدخل في الشأن الامني العراقي". وكانت ايران دعت في وقت سابق خلال زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى طهران الى اقامة وحدة امنية مشتركة للحفاظ على الامن بين البلدين. وأضاف الكرطاني ان "ايران ترى في العراق القلعة الحصينة الاخيرة لامنها في حالة سقوط نظام الاسد في سوريا".

وكان المالكي استقبل مؤخرا وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدى، وهو أول وزير دفاع إيراني يزور العراق منذ الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. ونقل بيان لمكتب المالكي عنه تأكيده على أن "العراق يسعى إلى علاقات جيدة مع الدول كافة، لا سيما

واعتبر القائد الاعلى للحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد علي جعفري مؤخرا ان عناصر من فيلق القدس التابع للحرس الثوري موجودون في سوريا ولبنان لكن فقط كـ "مستشارين". وقال الجنرال الجعفري في مؤتمر صحافي "ان عددا من عناصر فيلق القدس موجودون في سوريا ولبنان، غير ان ذلك لا يعني القول ان لنا وجودا عسكريا هناك. اننا نقدم (لهذين البلدين) نصائح وارهاء ونفيدهم من تجربتنا". من جانب اخر يقول النائب الكرطاني عن القائمة العراقية ان "ايران تحاول ان تفسر اخبار مضللة حول وجود جيش عراقي حر على غرار ما موجود في سوريا لتوهم العراق بانها محاطة باخطار محدقة ولكي تحصل على ذريعة للتدخل في الشأن الامني العراقي". وكانت ايران دعت في وقت سابق خلال زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى طهران الى اقامة وحدة امنية مشتركة للحفاظ على الامن بين البلدين. وأضاف الكرطاني ان "ايران ترى في العراق القلعة الحصينة الاخيرة لامنها في حالة سقوط نظام الاسد في سوريا".

وكان المالكي استقبل مؤخرا وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدى، وهو أول وزير دفاع إيراني يزور العراق منذ الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. ونقل بيان لمكتب المالكي عنه تأكيده على أن "العراق يسعى إلى علاقات جيدة مع الدول كافة، لا سيما

ترتبطان مع العراق بعلاقات واتفاقيات مهمة". وتوضح طالباني في اتصال يوم امس مع "المدى" ان "العراق ينظر الى اميركا باعتبارها دولة يرتبط معها باتفاقية ستراتيجية، فيما يرتبط العراق بإيران بحدود مشتركة وبتنقيات امنية".

وترى طالباني ان "ايران تحاول من خلال نشر تقارير حول أهمية زيارتها الى العراق وتقارنها بالزيارات الامريكية الى توسيع علاقتها مع بغداد". وكان التقرير الذي نشرته وكالة "فارس" نقل على لسان ما أسمته "السياسي العراقي المنشق عن القائمة العراقية فتح الشيخ" قوله ان "العراق بعد التغيير واقامة النظام الجديد للحفاة اليوم الى مساندة دول الجوار لاسيما الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاستفادة من حجمها وثقلها العسكري الكبير لابعاد العراق من هيمنة واشنطن والقوى الاجنبية الأخرى". ووصف الشيخ إيران، بحسب الوكالة، بأنها "تؤدي دورا مهما في استتباب الامن بالمنطقة في مقابل محاولات اميركا الرامية للهيمنة على دولها وتمزيق وحدتها الوطنية".



الدليبي مع وزير الدفاع الإيراني

إعدام ١١ مداناً بقضايا إرهاب

بينهم جزائري



□ بغداد/المدى و(اف ب)

نفذت السلطات المختصة امس الاحد حكم الإعدام بحق ١١ مدانا بقضايا ارهاب، بينهم جزائري، بعد ثلاثة ايام من اعدام ستة آخرين، بحسب ما افاد مصدر مسؤول في وزارة العدل. وقال المسؤول في تصريح لوكالة فرانس برس "تم تنفيذ حكم الإعدام صباح اليوم بحق ١١ شخصا هم عشرة مواطنين وجزائري، ادينوا بقضايا ارهاب". وكانت وزارة العدل أعلنت الخميس الماضي عن تنفيذ حكم الإعدام بحق ستة مدانين بقضايا ارهاب، بينهم احد السجناء الذين فروا من

إيران الموعودة بـ "ربيع" سياسي على ابواب الشتاء تحاول ان تصدر أزماتها الداخلية من انخفاض عملتها ومشكلتها مع الدول الغربية فيما يتعلق بالسلاح النووي الي دول اخرى مجاورة ومنها العراق - كما يقول مراقبون - ونتجا الى زيادة الضغط على حكومة بغداد لتتبع دورا اكبر في دعم حكومة الاسد، فيما لا تزال الولايات المتحدة تشكك في مدى تعاون العراق في تفتيش الطائرات الإيرانية المارة بأجوائه والمتوجهة الى سوريا مستعينة بفرقة خاصة تتركز في المطارات العراقية للتدقيق في أمر الطائرات كما ذكرت بعض المصادر ،على الرغم من قيام السلطات في بغداد بإخضاع طائرة إيرانية تجارية مؤخرا الى التفتيش. ايران وحسب وصف مراقبين تدير حربا بالإنابة بينها وبين الولايات المتحدة وتركيا ومحور الخليج على اراضي العراق وسوريا ولبنان، والعراق املها الوحيد الباقي في حالة سقوط الاسد -كما يذكر عضو في القائمة العراقية - مضيفا " انها تحاول ان تخيف الآخرين من الدور الامريكي في العراق مقابل دورها الايجابي كما تدعي".

وفي تقرير نشرته وكالة الأنباء الإيرانية (فارس) امس الاحد وتابعتته "المدى" أكد ان الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدى إلى بغداد، كانت أكثر فائدة وأهمية للعراق من الزيارات الامريكية ، وتضمن التقرير ردود فعل لشخصيات عراقية بخصوص الزيارة. وكتبت الوكالة تقول: "اعتبر مراقبون في الشأن العراقي زيارة وزير الدفاع الإيراني العميد احمد وحيدى الى العراق بانها أكثر فائدة وأهمية مقارنة بزيارات وزيرى الدفاع والخارجية الاميركية، ووصفوها بالزيارة الاستراتيجية في ظل الاجواء الامنية الصعبة التي تشهدها المنطقة، من جهته وصف عضو في القائمة العراقية بزعماء اياه علاوي بان ايران تحاول ان تدعم مواقفها السلبية" في العراق- كما يقول النائب- من خلال اظهار نفسها للرأي العام بانها أكثر فائدة من الولايات المتحدة، مؤكدا ان ايران تسيطر على القرار الحكومي العراقي جملة وتفصيلا.

وأضاف النائب حمزة الكرطاني في اتصال يوم امس مع "المدى" ان "التدخل الإيراني في العراق سيئ للغاية"، متهما طهران بأنها السبب الرئيسي في أحداث العنف الطائفية التي جرت في العراق بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والتي راح ضحيتها الاف

سجن في تكريت شمال بغداد في ٢٧ ايلول/سبتمبر. وبلغ مجموع احكام الاعدام المنفذة في البلاد منذ بداية العام ١١٣، علما ان حكم الاعدام في ٢٠١١ نفذ بحق ٦٨ شخصا، وفقا لارقام وزارة العدل. وكانت المفوضة العليا للامم المتحدة لحقوق الانسان دعت السلطات مطلع العام الى وقف تنفيذ احكام الاعدام حتى الغاء هذه العقوبة. كما دعت منظمة العفو الدولية الحكومة مؤخرا الى اصدار قرار يحظر عقوبة الاعدام. واعامت بغداد العمل بتنفيذ عقوبة الاعدام العام ٢٠٠٤ بعدما كانت هذه العقوبة معلقة خلال الفترة التي اعقبت اجتياح البلاد العام ٢٠٠٣.